

# قضية هيمنة لوبيات المال والسياسة على الإعلام تعود إلى الواجهة في تونس

## رجال أعمال دخلوا ميدان الصحافة لتحقيق مكانة سياسية



### رفض لوضع اليد على الإعلام

وذكرت بأن الهدف الأساسي من حرية الصحافة التي أهدتها الثورة للشعب التونسي هو تهديد السبيل لحماية حق المواطن في الإعلام وضمان تعددية حقيقية، في إطار ميثاق اجتماعي يؤسس لدولة ديمقراطية عادلة وضامنة للمساواة بين الجميع، وتطبق القانون على الجميع دون تأثيرات سياسية واستثناءات وحصانات.

ومن بين المنظمات والجمعيات المؤقتة على أصوات نساء، جمعية التلاقي للحرية والمساواة، الجمعية التونسية للحراك الثقافي، الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية، جمعية بنا للإعلام والتنمية، اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان بتونس ومركز تونس لحرية الصحافة وغيرها.

الدولي بالتدابير الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، ما يعيد إلى الأذهان ما كان يحدث قبل 2011، عندما كان التونسيون لجأوا إلى وسائل إعلام أجنبية للاطلاع على ما يجري في بلادهم، في ظل نظام استبدادي متحضر بقوانين سلبية للحقوق والحريات الأساسية.

وأدانت الجمعيات كل السياسيين الذين يحثون حكومات أجنبية على الضغط على تونس سياسيا واقتصاديا، وكذلك حملات التشويه والتباكي على مستقبل الديمقراطية في تونس، التي تشنها وسائل إعلام أغلبها مدعوم من قبل دول أجنبية بعضها معروف بسجن الصحافيين المستقلين.

واعتبر ناشطون أن عملية سحب المشروع من قبل الحكومة هي خدمة لمصالح بعض الكتل في البرلمان التي ترغب في الهيمنة وتشترط لفوضى القنوات التلفزيونية والإذاعية المدعومة من لوبيات المال الفاسد ومن الأطراف الخارجية التي تخدم مصالحها الضيقة. ولا يزال قصور تغطية الإعلام المحلي للحدوث الأخيرة يثير الجدل والاستياء في تونس، إذ يعتبره الكثيرون دالة على تأثير الأحزاب السياسية على المنصات الإعلامية وحرصها على التعتيم على قضايا مهمة لخدمة مصالحها.

وقالت الجمعيات الموقعة على البيان المشترك وعدها 28، إنه "من المخجل أن يفوز الإعلام الأجنبي بالسبق في إعلام الشعب التونسي والرأي العام

وتحدث في تدوينة على حسابه في موقع فيسبوك عن طريقة التسيير المريبة التي تعتمدها هذه القنوات والسجل القضائي لأصحابها وبعضهم من زعماء الأحزاب السياسية، منوها إلى وجود العديد الانتهاكات حولها. واعتبر أن فتح ملف هذه القنوات لا يعتبر حدا من حرية الإعلام كما يحاول أن يروج المدافعون عنها بل هو تحقيق للعدالة والقضاء على الفساد مهما كان فالعو.

وقفلت الحكومات المتعاقبة في تمرير تشريع قانوني يضع حدا لسيطرة المال الفاسد على الإعلام، خاصة بعد أن سحبت الحكومة السابقة مشروع القانون الأساسي لحرية الإعلام السبعيني الذي ناقشته الهيئات المهنية ومختلف الوزارات المعنية.

ترتفع الأصوات المطالبة بالتحقيق في قضية سيطرة لوبيات المال والسياسة على وسائل الإعلام في تونس، وتدخّلها في المضامين الإعلامية للتأثير على الشأن العام وخدمة المصالح السياسية، ما أفقد الجمهور ثقته في الإعلام وفي جدية ونزاهته.

تونس - أجمعت العشرات من المنظمات المهنية وجمعيات المجتمع المدني في تونس على خطورة استمرار هيمنة لوبيات مالية وجزئية على وسائل إعلام متنوعة، استعملتها طيلة العقد الماضي كأدوات لتضليل لخدمة مصالحها.

واعتبرت الجمعيات في بيان مشترك أنه من غير الممكن للإعلام التونسي أن يقوم بدوره في الظروف العسيرة والخطيرة التي تمر بها تونس دون كشف النقاب عن الأسباب التي أدت في السنوات العشر الماضية إلى انحراف مسار الانتقال الديمقراطي، وتغلغل اللوبيات المالية والسياسية في مؤسسات الدولة وهيمنتها على وسائل الإعلام.

وتعتبر مسألة ملكية وسائل الإعلام والأموال التي تضخ فيها معضلة كبرى وغير واضحة، رغم تدخل واضح من الأحزاب ورجال الأعمال في المضامين الإعلامية الخاصة بها.



عاطف بن حسين  
فتح ملف هذه القنوات  
لا يعتبر حدا من حرية  
الإعلام

وعلى سبيل المثال تمتلك حركة النهضة حزما إعلاميا يضم قنوات تلفزيونية داعمة ومؤيدة لها مثل "الزيتونة" و"حبل" و"الإنسان" و"أم تونيزيا"، إضافة إلى معلقين سياسيين بارزين مقربين من الحركة في قناتي "الحوار التونسي" و"التاسعة"، وصحف إلكترونية منها مجلة "ميم" التي تملكها وترأس تحريرها سميرة الغنوشي ابنة راشد الغنوشي نفسه، وموقع "الشاهد" المقرب من الحركة.

ويملك رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي قناة "نسمة" التلفزيونية، فيما يملك سامي الفهري الذي يتابع في قضايا فساد قناة "الحوار التونسي"، أما رئيس حزب الرحمة

## أزمة الوقود تحد من قدرة وسائل الإعلام على تغطية الأحداث اللبنانية

برامجها "بسبب أزمة المحروقات، وتعدّ وصول الضيوف إلى الإذاعة".

وأبدت أملا في منشور لها على صفحتها في فيسبوك، "أن تحل الأزمة في القريب العاجل كي نعاود بثنا للبرامج التي اعتادت أن تنطق بلسان حال المواطن اللبناني". وقالت "إلى حين قضاء هذه الفترة، سوف يتم الإعلان عن إعادة بثها للبرامج".

ويشهد الإعلام في لبنان أزمة مالية تاريخية، تترافق مع الأزمة الاقتصادية والسياسية في البلاد، والتي صنفها البنك الدولي من بين أسوأ الأزمات التي شهدتها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، وذلك مع انخفاض قيمة الليرة اللبنانية وارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل جنوني.

وقالت عبدالصمد في بيان، إنها "أرسلت كتابا خطيا الخميس الماضي إلى قائد الجيش العماد جوزيف عون، ناشدته فيه تخصيص كمية من المواد المصدرة لوسائل الإعلام والجسم الإعلامي".

كذلك اتصلت بوزير الطاقة والداخلية في حكومة تصريف الأعمال ريمون عجر ومحمد فهمي.



وأضافت أن الجميع أعربوا عن تضامنهم وتأييدهم لمطلب الوزارة، ولكنهم أشاروا إلى وجود صعوبة في الوقت الراهن.

وأعربت عن تفهمها مناشدة المؤسسات الإعلامية والجسم الإعلامي لها لتأمين مادي المازوت والبنزين، مؤكدة أنها لم ولن تقف مكتوفة الأيدي وستستمر في طرق أبواب كل المعنيين إلى حين إيجاد حل.

وتسببت هذه الأزمة بتوقف البث في إذاعة "صوت الشعب"، التي تعاني من مشكلة تأمين المحروقات لمحطات البث، كما لتوليد الكهرباء في مقراتها. وأعلنت الإذاعة المقرّبة من الحزب الشيوعي اللبناني في بيان عن تعليق

بيروت - تأثرت المؤسسات الإعلامية في لبنان بأزمة الوقود واضطرت إلى تقليص تغطيتها الإخبارية في البلاد للحد الأدنى، بسبب عدم قدرة مراسليها على التنقل خصوصا في المناطق البعيدة عن بيروت.

وبدأت بعض القنوات التلفزيونية بالاعتماد على أشخاص مستقلين غير ثابتين لتغطية أحداث عاجلة في مناطق يقيمون فيها، مع رفض مراسلي العاصمة التوجه إلى مكان الحدث، لعدم قدرة المؤسسات الإعلامية على تأمين متطلبات تنقلهم.

وتتمتلك العديد من المؤسسات الإعلامية العالمية والدولية مكاتب لتغطية الأحداث في لبنان بالإضافة إلى سوريا التي تقيد عمل الإعلام الأجنبي.

وقالت مصادر داخلية في بعض وسائل الإعلام إن الإدارات باتت تلجأ إلى التعاقد مع شركات توزيع محروقات لتأمين المحروقات لسياراتها وسيارات العاملين فيها، للاستمرار بالبث، لكنها تواجه تقنية أخرى منها مشكلة انقطاع الإنترنت بسبب أزمة انقطاع الكهرباء، الأمر الذي يعيق استمرار العمل.

وأعلنت وزيرة الإعلام في حكومة تصريف الأعمال منال عبدالصمد أنها أجرت مجموعة اتصالات منذ الأسبوع الماضي بكل الجهات المعنية، والتي يمكنها تأمين مادة البنزين للإعلاميين ومادة المازوت لوسائل الإعلام، لافتة إلى أن "التنسيق لا يزال مستمرا".

## الأردن يزيد رسوم ترخيص وسائل الإعلام متجاهلا أزمته

جاء بيان المركز على خلفية قرار هيئة الإعلام بحالة مشروع نظام معدل لنظام رسوم وبيد ترخيص المطابع ودور النشر والتوزيع والدراسات والبحوث ودور قياس الرأي العام ودور الترجمة ومكاتب الدعاية والإعلان والمطبوعات الدورية لديوان التشريع والرأي، إضافة إلى نظام رخص البث الإذاعي والتلفزيوني والرسوم المستوفاة عنها، ونظام إجازة المصنفات المرئية والمسموعة ومراقبتها. واعتبر صحافيون أن فرض مبلغ 500 دينار أردني كرسوم تجديد رخصة للمواقع الإلكترونية "مبالغ فيه"، في ظل تعثر تأمين الإعلانات خلال الظروف

الحالية بعد أن كان 50 ديناراً (الدينار الأردني يعادل 1.41 دولار أميركي). وفرض رسم قدره 2500 دينار عن منح رخص بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية عبر الإنترنت.

وأشار مركز حماية وحرية الصحافيين إلى أن الحكومة تتحدث يوميا عن أهمية دعم الإعلام الوطني، وفي الممارسة تقدم تعديلات على الأنظمة تزيد من الأعباء المالية المترتبة عليها.

ونبه إلى أن التعديلات المقدمة إلى مجلس الوزراء تثير القلق والمخاوف، ولا يمكن أن تسهم في تعزيز المهنية، أو الحد من الإشاعات، أو الإساءة للمسموعة. والهدف الذي يستحقه يتمثل في تقليص عدد المؤسسات الإعلامية، وهذا يؤثر على تعددتها وتنوعها، بالإضافة إلى الحد من فضاء الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي واستخداماتها، بحسب ما ذكر المركز.

من جهته، دافع مدير هيئة الإعلام طارق أبو الراغب عن قرار تحويل الأنظمة إلى الحد من فضاء الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي واستخداماتها، بحسب ما ذكر المركز.

ولفت أبو الراغب في تصريحات صحافية محلية إلى أن شركات الإنتاج الفني أصبحت "تتجاوز على عمل المواقع الإلكترونية، وتم وقفها خدمة للإعلام المهني خاصة وأن هناك مواقع تعمل بشكل مؤسسي".



الأعباء الاقتصادية تعيق عمل الصحافة